

تُعدُّ الجنسية من المفاهيم القانونية الأساسية التي تعكس ارتباط الفرد بالدولة وتحدد مركزه القانوني وواجباته وحقوقه. ومن خلال الدراسة القانونية للجنسية في الجزائر، يتبين أن التشريعات المنظمة لهذا الموضوع تتسم بمرونة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان حقوق الأفراد، كما يتمثل في النصوص القانونية إجراءات توثيق الجنسية وتسجيلها بشكل رسمي، بهدف حفظ الحقوق وتحقيق الاستقرار القانوني للمواطن. ويترتب على حاملي الجنسية التزامات وحقوق تتعلق بممارسة السياسة، مما يعكس أهمية الجنسية كوسيلة لضمان المشاركة الاجتماعية والسياسية. تتعدد آثارها القانونية بين حقوق وواجبات، بما يتوافق مع مبادئ القانون وضمان حقوق الأفراد. وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في سياق القانون الوطني، ويضمن حماية الحقوق وصيانة العلاقات القانونية بين الدولة وأبنائها.